

حوار الثقافة والقيم والمجتمعات التقليدية

عبدالله إبراهيم*

ملخص

تحاول العولمة أن تظهر الثقافة الغربية على أنها الثقافة الكونية وفوق تاريخية، وهذا لا يتصل طبعاً بتقديس الثقافة الكونية، بل يرتبط بالمصالح الغربية. إن المجتمعات في العصر الحديث قد طوّرت كثيراً من أسباب التنازع، لكن السبب الأكبر للتنازع هو نظرتها المغلقة إلى نفسها وإلى غيرها، وأدى ذلك إلى زرع فكرة السمو والرفعة في الذات والدونية والانتقاص في الآخر.

* - ناقد وأستاذ جامعي عراقي.

تعني الدراسات الثقافية بتحليل العلاقة المتبادلة بين التحولات الاجتماعية، والتحولات القيمية، فثمة جدل عميق بين الطرفين، فكل تحول في البنية المجتمعية يعقبه تحول في نظام القيم، كما أن انبثاق أية أنظمة قيمية جديدة سيتبعه تغيير في التشكيلات الاجتماعية الحاضرة لها، مع الأخذ بالاعتبار أن القيم نفسها نسق ثقافي من الرموز، والمعاني، والعلاقات، والتصورات.

وإذا كانت هذه التحولات بطيئة في الماضي، بسبب العوائق الجغرافية، وصعاب الاتصال، فقد جرى تذليل كل ذلك في عالم أصبح خلال العقود الأخيرة شديد التواصل بين أطرافه، فشرع يتبادل الأفكار بيسر وسرعة. ولكن ثمة عوائق ثقافية جديدة استجدت، فلم يعد تبادل الأفكار، والقيم، ميسوراً بالدرجة التي نتصورها، إذ نشأت حدود رمزية فاصلة بين المجتمعات بفعل النزاعات السياسية والدينية والثقافية.

وبذرائع المحافظة على الأصالة والهوية ظهرت ردود أفعال مناهضة للتغيرات الاجتماعية والقيمية، ففي ظل توترات تجتاح العالم، وقوى إمبراطورية تريد إعادة تشكيله طبقاً لرؤاها ومصالحها، لجأت كثير من المجتمعات إلى الاعتصام بنفسها، وبقيمها، وبتقافتها، وذلك في رغبة ملتبسة من الحماية الذاتية.

ومن الطبيعي أن الرغبة في صيانة الذات ستؤدي إلى درجة من الانقطاع عن جملة التحولات الجارية في العالم، فيحل الرفض محل القبول، ويسود الخوف بدل الأمان، والريبة مكان الطمأنينة، وتندلع نزاعات ثقافية بموازاة الصراعات العسكرية والاقتصادية والسياسية. وتصبح الحروب نوعاً من صراع الأفكار والثقافات.

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم

تتميز هذه المجتمعات بأنها تعتصم بذاتها، وتعيد إنتاج نظمها الثقافية والقيمية في ظل تلك النزاعات الثقافية والدينية كنوع من المقاومة الذاتية، وكنت اصطاحت عليها من قبل في أكثر من مكان بـ «المجتمعات التقليدية» وأقصد بها تلك المجموعات البشرية الخاضعة لنسق من القيم الثابتة، والتي تستند في تصوراتها عن نفسها وعن غيرها إلى مرجعيات عقائدية أو عرقية ضيقة، وتتحكم بها روابط عشائرية أو مذهبية، ولم تفلح في صوغ تصورات شاملة عن نفسها وعن الآخر، فلجأت إلى الماضي في نوع من الانكفاء الذي تراه تمكسًا بالأصالة. وهي المجتمعات الأبوية التي يتصاعد فيها دور الأب من الأسرة، وينتهي بالأمة، ليس الأب بوصفه كائنًا إنسانيًا، إنما بوصفه رمزًا للهيمنة والسيطرة، وفي هذه المجتمعات لم تتحقق بعد الشراكة التعاقدية في الحقوق والواجبات، فهي تخشى أي تغيير في بنيتها الاجتماعية، وتعتبره مهددًا لقيمها، ومخربًا لخصوصيتها؛ فالحذر قائم تجاه كل تغيير، ولا يقبل تغيير العلاقات بين الأفراد، ولا بين المكونات الكبرى، وفي العموم فثمة حدود دينية ومذهبية وعرقية وجنسية وقبلية وطبقية وفئوية تحول دون اندماج الأفراد فيما بينهم.

ويتعذر ظهور فكرة «المواطنة» التي هي تشكيل متنوع من الانتماءات الداعمة للهوية الكبرى، الهوية الوطنية. وتتصف هذه المجتمعات بأنها «مجتمعات تأثيمية» لأنها تؤثّم أفرادها حينما يقدمون تصورات مغايرة لما هي عليه، فكل جديد هو نوع من الإثم، وهي المجتمعات الآخذة بهوية ثابتة الملامح، فلا تعترف بالتحوّل، ولا تقرّ به، وقد لاذت بتفسير شبه مغلق للنصوص الدينية، وصارت مع الزمن خاضعة لمقولات ذلك التفسير أكثر من خضوعها للقيمة الثقافية والأخلاقية والروحية للنصوص الدينية الأصلية.

وبالإجمال فهذه المجتمعات لم تتمكن بعد من التمييز بين الظاهرة الدينية من جانب، والشروح والتفاسير والتأويلات التي دارت حولها من جانب آخر، فتوهمت بأن تلك الشروح والتفاسير والتأويلات هي الدين عينه، فأضفت قدسيّة عليها، وصارت تفكر بها وتتصرف في ضوءها، وأنتجت تصورات ضيقة عن مفهومي الحرية والمشاركة، فمهوم الحرية ليس مشروطاً بالمسؤولية الهادفة إلى المشاركة والتغيير، إنما هو مقيد بالولاء والطاعة، وكل خروج على مبدأ الطاعة، مهما كان هدفه، يعد مروقاً وضلالاً، فهو لا يهدف إلى الاصطلاح إنما التخريب؛ والمرجعية المعيارية للحكم على قيمة الأشياء وأهميتها وجدواها مشتقة من تصورات محكومة بمفاهيم مستعارة من تفسير ضيق للظاهرة الدينية.

وفي هذه المجتمعات يصبح التسامح نزعة منكرة، وغريبة، ومستهجنة، فلا يحتفي بالحوار، ومبادلة الرأي، بسبب غياب الفكر الفلسفي العقلي، فمبدأ الحق شاحب، يكاد لا يعرفه أحد، ويخشى منه كأنه جناية. ويقع المجتمع في منطقة فراغ فكري تتصادم فيها المقولات والمفاهيم بدون ضوابط، فلا يتم هضمها، ولا تدخل النسيج العام للتداول الفكري، وتهيمن تواريخ الفكر المدرسي التلقيني، ولا تعتمد المناهج الحديثة الملمة بالظواهر الفكرية والاجتماعية والدينية، وثمة عزل كامل بين المفاهيم وسياقاتها الثقافية، ويصبح الفكر كالعباءة المملوءة بالهواء، فالمجتمع التقليدي لا يقر بأهمية التغيرات الكبرى في حياته، ويتمسك بمسلمات متخيلة، وينخرط في دوائر تؤمن له أسباب اليقين والحق بصورة تكرارية ولا نهائية، ولم يزل دون الرغبة العقلية في إثارة السؤال والشك بالمسلمات المهيمنة، فلا قيمة لمفهوم فلسفي في مجتمعات راكدة قطعت الصلة بينها وبين مسؤولية التفكير، ولهذا تزايد الخلاصات المدرسية التعليمية لتواريخ الفلسفة في الجامعات

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم
والمكتبات، ويكاد أثر المفاهيم الفلسفية يكون غائباً عن نظام التفكير العام،
فيما يتكالب الوعاظ والدعاة يقدمون وصفات جاهزة، ومعدّة بمزيج من
الوعود والمسلمات التي تعارض جوهر القيم الدينية الكبرى كالعدالة والحق
والصدق والعمل والواجب والمشاركة، فتتوهم المجتمعات بأنها خطت نحو
الحقيقة بوساطتهم.

ويعود كل ذلك إلى أن المجتمعات التقليدية مازالت رهينة حالة التباس
معقدة، فقد وقعت في المنطقة السرابية التي تضخم الوعود، وتنفخ في
المطلقات، ولا تلتفت لأي صوت يدعو لإعمال الفكر، فالتفكير الفلسفي لم
تتوفر له الشروط والسياقات ليأخذ معناه وقيّمته، وليؤدي وظيفته. ويخفق
الفكر والعاملون في مجالاته حينما يطفون عائمين في مجال مملوء بعلامات
الرفض والعداء العام ضد زحزحة المسلمات الكبرى، فتضيع الجهود لأنها لا
تنخرط في فعالية التغيير المطلوبة.

وبما أن الفلسفة تعتمد على سلطة العقل والتفكير بدلالاتها المنفتحة والحرّة،
فليس لها وجود في فضاء جرى تأميمه، ودمّرت كل المقومات التي يمكن أن
تكون ركائز للفكر الفلسفي الحقيقي.

لا تسامح بدون اختلاف، فالتسامح ثمرة مران طويل على قبول حراك
الصورة والفكرة والمفهوم، وقبول استثناء النظر الدائم بكل شيء، وعدم
الارتقاء في منطقة المطلق. التسامح ليس منّة أو هبة يتفضل بها أحد على
غيره، إنه حق تنتزعه المجتمعات حينما تنخرط بفعالية الاختلاف متعدد
المستويات والمعاني، وكل هذا خارج اهتمام المجتمعات التقليدية، وأنه لا
يلقى صدى في أوساطها.

بعد أن قدمنا وصفاً للبنية الذهنية للمجتمعات التقليدية، واتضح ببطء

التحول فيها، ورسوخ الانساق الثقافية السائدة والتوجّس من المتغيرات والشك في جدواها، فلا بد أن نعرض ذلك في ضوء الرهانات القائمة مع مفهومين كبيرين يعتبران الآن أهم موجهين ثقافيين في العالم المعاصر، وهما: الحداثة والعولمة، وتأثيرهما في إشاعة مفاهيم الحرية، والشراكة، والاختلاف، ثم الانتهاء إلى قضية الهوية الثقافية، وهذا هو ما يقتضيه أي حوار مقترح بين التحولات المجتمعية وبين الثقافة والقيم. وليس غايتنا الحكم على الآثار التي خلّفتها تلك المتغيرات الخاصة بالمفهومين المذكورين في بنية المجتمعات التقليدية، إنما نطمح إلى رسم صورة لحال تلك المجتمعات وهي تواجه أزمات لم تتحسب لها، فلنبداً بالحداثة، ثم العولمة وآثارهما في تلك المجتمعات، مراعين تجليات الأفكار الخاصة بمفاهيم الشراكة والحرية في كل ذلك.

ليس من السهل تخطّي موضوع الحداثة كنزعة فكرية معيّرة للانساق الثقافية والقيمية، في أي جدل يتصل بواقع حال المجتمعات التقليدية، إذ سعت الحداثة إلى خلخلة النظام التقليدي للقيم، وبه استبدلت نظاماً مغايراً يقوم على التعاقد الاجتماعي والشراكة، ودشنت لمؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والاعتقاد. وفي خضم الجدل الجاري حول وعود الحداثة ومكاسبها، ووسط النقاش الذي رافق حركات ما بعد الحداثة في العلوم الإنسانية، ظهر مفهوم العولمة، ليضع مفهوم الحداثة أمام اختبار يهدف إلى التحقق فيما إذا كنت العولمة وسيلة لتعميم نزعة الحداثة على مستوى العالم أم أنها نزعة أيولوجية من إفرازات التمرکز الغربي الحديث؟

ينطوي الكلام عن الحداثة، بالنسبة للمجتمعات التقليدية، على مفارقة لا يمكن تخطّيها بأي شكل من الأشكال؛ لأنها متصلة بسلسلة من التطلّعات الحاملة الخاصة بالتحدث من جهة، وبسلسلة مضادة من الإخفاقات الحاصلة

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم
في الواقع من جهة أخرى. وقد أصبح معروفاً أن الحداثة الغربية أنجزت كثيراً
من وعودها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في الغرب، وأن
النقد يثار الآن حول بعض النتائج التي أفضت إليها الحداثة العقلانية، وليس
إلى الشك في كامل منجزها الذي أحدث نقلة لا يمكن إنكارها في البنية
الاجتماعية، بما في ذلك الفكر والعلاقات الاجتماعية والتطور التقني وحقوق
الإنسان وغير ذلك^(١). لكن القضية المثيرة هي أن المجتمعات التقليدية، وفي
مقدمتها الإسلامية، لم تقترب بعد من مخاض الحداثة، لأنها لم تراكم معرفة
عقلية - نقدية تمكّنها من الاقتراب إلى خيار الحداثة بعد، ومازال النسق
المهيمن في علاقاتها الاجتماعية نسقاً إقطاعياً - أبوياً يقوم على الطاعة
والخضوع، ويحكمه التراب الفئوي، والطبقي، والجنسي، والمذهبي. ومازال
مفهوم (الحريم) شديد السطوة في قطاعات واسعة من هذه المجتمعات، وفي
بعضها يشمل عالم المرأة بأكمله، ومازلنا بعيدين عن مفهوم المجتمع المدني
الذي تنظمه وتضبط إيقاعه وتعبّر عنه المؤسسات المستقلة، ومازلنا نهياً
للانتماءات العرقية الضيقة المعززة بميول مذهبية أو عشائرية أو إقليمية.

هذا الأمر هو الذي جعل تلك المجتمعات تمارس ازدواجية عقلية، لأنها
تعيش في بعض جوانب حياتها على بعض معطيات الحداثة الغربية،
والاستهلاكية منها بوجه خاص، وفي الوقت نفسه تعيش ذهنياً ضمن
علاقات تعود إلى العصور الوسطى، وترفض تغيير البنية الاجتماعية، وهذه
الازواجية التي ترتفع في الحياة والفكر والسلوك والعلاقات والقيم إلى
مستوى الإشكالية التي لا يمكن حلّها هي التي تجعل خيار التحديث أمراً بالغ
الصعوبة والتعقيد؛ لأن الفكر لم يتسق بعد باتجاه محدد ليفضي إلى نتيجة
معينة، فالتعارضات الناشئة بين نموذج الحداثة الغربية المستعار من الآخر
دون اعتبار للسياقات الثقافية - التاريخية التي نشأ فيها، والنموذج المنبعث من

طيات الماضي وقد جرّد هو الآخر من المحض الثقافي - التاريخي الذي نشأ فيه ، بحيث اعتبر نموذجاً صالحاً لكل زمان ومكان طبقاً لتفسير محدد، تلك التعارضات تحول دون ترجيح أي خيار على آخر، بغض النظر عن مدى صلاحية أي من النموذجين.

هنالك تقويض دائم للنسيج الاجتماعي والفكري والشعوري أدّى خلال هذه المدة الطويلة إلى حيرة عقلية لا يستطيع فيها أحد أن يقترح العلاج اللازم، ذلك أن الأثر الذهني الذي تركته الحداثة الغربية، بفعل التجربة الاستعمارية أو بفعل المعرفة المباشرة بالطرق المتاحة الأخرى، أنتجت فئة محاكياتية اندهشت بمنجز تلك الحداثة، وأدرجت نفسها في رهان التقليد دون أن تأخذ في حسابها الصعوبات الناشئة من نقل التجارب الثقافية والحضارية للأمم الأخرى، وهي تجارب قد تصلح في إثارة الأسئلة، ولكنها لا تصلح للنقل والتطبيق الحرفيين.

وفي ضوء ثورة الاتصالات والتفكير بعالم موحد الرؤى والآمال فإننا نعود أدراجنا شئنا أم أبينا إلى خوض غمار تلك التجربة مرة ثانية، بأشكال جديدة قد تكون أشد مرارة هذه المرة. لقد فقدنا الفرصة التي بها كان يمكن أن ننجح في الوصول إلى ما نحتاج إليه فعلاً، والحق فإن الرهان المشوّه للتحديث بعث نسقاً من التفكير المضاد، يقول بالاعتصام بالذات، وتشكيل هوية ثقافية خاصة وثابتة تسعى إلى بعث نموذج مستعار من الماضي، بإلحاح من فكرة أننا بذلك النموذج نحقق الصفاء الكامل ونبعث الخصوصية، وندراً حالة الذوبان في الآخر. والأمر الملفت للنظر هو تصاعد أهمية هذا التيار في الأوساط الاجتماعية وتأثيرها فيها. ومن الواضح أن هذا التيار وضع نفسه في تعارض لما هو قائم من آثار الغرب. ومهما أدركنا التفكير في المناحي

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم

المتعددة لهذه الإشكالية وقلبناها على وجوهها فإننا لا نجد سوى التوتر وسوء التفاهم بين التيارين، فكل منهما يصدر عن جملة من المسلّمات الأولية التي يعتقد في صحتها المطلقة، وتغلغت هذه الازدواجية في تضاعيف الممارسات السياسية والثقافية والاجتماعية، وضربت المجتمعات الإسلامية في الصميم، فهي تجذب نفسها على حافة خيارين، ولم تفلح بعد في إدراج هذين الخيارين في إطار من الحوار والتفاعل لتصل إلى خيار ثالث مختلف عنهما، لكنه غير متقاطع معهما، وهذا الخيار هو الذي نستخدمه (الاختلاف) بوصفه بديلاً عن (المطابقة) التي هي امتثال سلبي للماضي والآخراً معاً^(٢).

إن كل معالجة تحليلية لسؤال الحداثة لا يمكن لها أن تتجاوز هذه القضية، لأن ثقافة المطابقة بأبعادها التي وصفناها قد أصبحت مرجعية لأنساق التفكير والتعبير في حياتنا بكل مستوياتها الأساسية، إذ في ضوئها تترتب شؤون الفكر. وفي حالة معقدة مثل هذه يغيب التفكير النقدي الجذري، ويتراجع الإبداع الأصيل، ويحل محلها الاقتباس الذي يقوم على التشويه والتلخيص والاستنساخ، وتحل ثقافة التجميع محل ثقافة الإبداع، ويتجه التفكير إلى البحث عن أصول حتى لو اقتضى الأمر تلفيق تلك الأصول، أصول قد تبعت من طيات الماضي أو تستعار من الآخراً، لا فرق كبيراً بين ذلك وهذا.

وفي ظل حالة من التوتر التي يحدثها انتماء مزدوج إلى رؤيتين وعالمين وزمنين ومكانين وثقافتين ونسقين من القيم في آن واحد تظهر مفاهيم مشوشة وملتبسة للحرية، وتشويشها يدفع بها للتصادم فيما بينها، لأنها لم تتشكل في ضوء آفاق ثقافية مفتوحة.

الحداثة موقف فكري جديد، ورؤية فلسفية للنظر إلى الذات والعالم طبقاً

لمنظورات مختلفة عن المرجعيات التقليدية الموروثة والمرجعيات المستعارة من الآخر، وغايتها إعادة ترتيب الواقع والفكر طبقاً لحاجات اللحظة التاريخية المتجددة. فالحادثة المنشودة لا تقرّ بالثبات إنما تتطلّع دائماً إلى التجدد، وبذلك تنتج فكراً يتحول باستمرار متخطياً فكرة الهوية القارة واليقين الثابت، وبهما تستبدل هوية ثقافية وقيمية متحولة ومنفتحة، تقر بنسبية علاقتها مع نفسها وتاريخها وفرضياتها بالدرجة نفسها التي تقر فيها بنسبية الهويات الأخرى، وتشكل مضمونها من نسيج متنوع الموارد يقوم على فكرة الحوار والتواصل والتفاعل، ثم تقلب المفاهيم والنظريات والمرجعيات الموروثة والمستعارة على كل الأوجه والاحتمالات عبر ممارسة نقدية جريئة، فبدون النقد تظل العلاقة مع المؤثرات الأخرى علاقة استتباع وخوف وقلق وتوتر، وتصبح الحرية خطراً في المجتمعات المغلقة.

وفيما يخص الحادثة، فقد لعبت الثقافة دوراً حاسماً في ذلك، فهي التي قامت بتثبيت المعايير التفاضلية بين الشعوب، وكثيراً ما صاغت أو أعادت صوغ جملة من المعطيات الخاصة بمجتمع ما لتجعله يتصور بأنه أفضل من غيره، ولهذا فهي بحسب تعبير «إدوارد سعيد» قادرة بفضل موقعها الرفيع على أن تجيز وتهيمن وتحلل وتحرم، وأن تخفض منزلة شيء ما أو ترفع من مقامه؛ الأمر الذي يعني قدرتها على أن تكون الوسيلة الأساسية لتثبيت التمايز في المجال الذي تعبّر عنه، والحق فقد استخدمت الثقافة في الفكر الغربي بغية تثبيت ضروب من التمايزات بين ما هو غربي وما هو غير ذلك، وبدأت تبني على ذلك سلسلة من التراتبات الثنائية بين ما للغرب وما لسواه، فأهل الطرف الأول من الثنائية هم الأصل، وهم أصحاب المكانة الرفيعة، أما أهل الطرف الثاني فهم الشواذ التابعون، وأهل المكانة الدنيا، وما كان لأحد أن يفلت من التأثر بهذا التمايز، فقد كان ينظر إلى الثقافة الأوروبية على أنها

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم

المعيار المناسب للتفريق بين ما للغرب وما لغيره، وبين من هم من الجنس الأعلى ومن هم من الجنس الأدنى، ولم يبق ذلك أسير الأفكار المجردة إنما شمل علوم اللغة والتاريخ والأعراق والفلسفة والأنثروبولوجيا، وحتى علم الأحياء، وكلها وظفت في إبراز هذا التمايز^(٣).

إن الثقافة وسيلة فعّالة لأنها الأكثر من غيرها قدرة على تثبيت التصورات والقيم والرؤى، وترسيخ المرجعيات الفكرية التي تصدر عنها المواقف، إلى ذلك قدرتها على اختراق الحواجز واجتياز الموانع، وبتوظيف وسائل الاتصال الحديثة أصبح من الصعب الحديث عن ثقافات غير قابلة للاختراق، فالثقافة المعاصرة بوجوهها الإعلامية والإعلانية والفكرية والعلمية أصبحت عابرة للقارات.

وهذا التطور يؤدي إلى نتيجتين محتملتين: إما ذوبان الهويات الثقافية الأصلية إذا لم تتشعب بالخصائص الشعورية والذهنية والتاريخية المتصلة بسياقاتها الثقافية، وتكون - في الوقت نفسه - قادرة على تجديد نفسها، أو الانكفاء على الذات بسبب هيمنة الثقافات الأجنبية.

وفي هاتين الحالتين تتعرض الثقافات لخطر الانقراض أو الاحتفاء بمفاهيم الماضي والانحباس في أسوار الحقائق الكبرى، وإنتاج صور متخيلة عن عصور الشفافية الأولى كمعادل موضوعي لحالة الخوف من الثقافات الأخرى.

وهكذا تواجه الثقافات الأصلية تحديين في آن واحد: الذوبان أو الجمود. وهو أمر يعطل من قدرة تلك الثقافات على الوفاء بوعودها كأنظمة رمزية تحتضن شؤون التفكير والتعبير، ومن الواضح أن الثقافة العربية كمنظومة رمزية - معنوية تقف أمام هذا التحدي، وهي مشغولة بعملية تخطّي هذين

الخيارين، دون أن يتضح المسار النهائي الذي ينبغي عليها أن تسلكه.

في مشروع قدمه «ستيفن داهل» إلى الجامعة الأوروبية في منتصف عام ١٩٩٨ بعنوان «الاتصالات والتحوّل الثقافي: التنوع الثقافي، العولمة، والتقارب الثقافي» انتهى إلى تقرير النتيجة الآتية: إن الثقافات قد تقاربت فيما بينها إلى حد كبير، فضلاً عن البعد الرمزي المميز للثقافة التقليدية، فثمة في الوقت نفسه بعد رمزي عالمي لكل ثقافة، وهذا الأمر هو الذي جعل الثقافات الإنسانية تتضمن كثيراً من أوجه التماثل، وفي ظل سيادة ثقافة عالمية، فإن الاهتمام ينشط أيضاً بالثقافات المحلية.

إن الثقافات تتمازج، وتنشأ هويات ثقافية جديدة، وتشكّل مجتمعات حقيقية أو متخيلة، ثم تنحلّ. ومع ذلك فإن الثقافات الأصلية مازالت هي التي تحدّد معالم الثقافات الجديدة. ما انفكت تلك الثقافات تستأثر بالأهمية، ولم نصل بعد إلى الثقافة العالمية، واختفاء جانب من الثقافات المحلية لا يعني تلاشيها كما يذهب كثيرون إلى ذلك، فالثقافة هي أكثر من مجرد ما يظهر للعيان، إنها أعمق من ذلك بكثير، فالثقافات تتمازج لكنها لا تتلاشى^(٤).

يبدو تفسير «داهل» لأوضاع الثقافات في ظل العولمة كثير التناقض. والحق أن تعارض الأنساق واصطدامها يلحق ضرراً بالغاً بالثقافات الأصلية، وقد يفضي إلى انهيارها. وتصح فرضية «داهل» حين يكون التبادل متكافئاً بين الثقافات، لكن ماذا يحصل في حالة غياب التكافؤ؟

ولنتبع ذلك في ثقافتنا الإسلامية التي يكشف لنا تاريخها الحديث وضعاً يماثل أوضاع كثير من المجتمعات التقليدية، إذ لا يمكن الكلام عن تبادل ثقافي مع الغرب، ذلك أن التبادل الثقافي مع الغرب، شأنه شأن أي تبادل آخر يخترل إلى تدفق من جانب الغرب فقط، فثقافتنا تتلقى منشطات يومية تصل

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم

إليها بشكل مناهج أو مفاهيم أو رؤى أو أفكار أو فرضيات وحتى نتائج. ومعلوم أن كل تلك المنشطات ظهرت تدريجياً في إطار ثقافي سياسي معين فأصبحت جزءاً من أنساق ثقافية مشروطة ببعدها التاريخي. فحينما يصار إلى الأخذ بها لمعالجة ظاهرة ما، فهذا يعني إقحاماً لأنساق ثقافية في شبكة من الأنساق المختلفة، وهنا لا تُقضى فقط الشروط التي تمنح تلك الأنساق فاعليتها، إنما يؤدي ذلك إلى تدمير الأنساق الثقافية الأصلية فالأولى تجرد من محاضنها، والثانية تنهار لأنها تستبعد وتحل محلها انساق أخرى.

إن الحديث عن التبادل الثقافي غير المتكافئ لا يعتبر موضوعاً صعباً، إنما من وجهة نظرنا يعتبر خاطئاً، فالأمر إنما هو «استعارة» انساق ثقافية بهدف معالجة مشكلات استبعدت أنساقها الأصلية. ولا يخفى أن لذلك أسبابه التاريخية والاجتماعية والسياسية؛ فمن جهة أولى تمكّن «الآخر» من بلورة منظومة ثقافية ذات بعد علمي وفلسفي اتصفت بكفاءة ظاهرة، منظومة تركزت حول نفسها، وأنتجت أيديولوجيا محدّدة حول خصوصيتها العرقية والدينية والفكرية، وهذه الأيديولوجية اختزلت «الآخر» إلى مكون هامشي ليندرج بمرور الزمن في علاقة تبعية مع الغرب ومنظومته الثقافية^(٥).

وبالمقابل لم تطوّر ثقافتنا منظومة فروض خاصة بها في العصر الحديث، وإنما اخترقتها ثقافة «الآخر» ومزقت نسيجها الداخلي^(٦) فلم يكن ثمة تداخل فعّال بين الثقافتين، إنما وقع نوع من «التهجين» المنقوص، إذ انهار كثير من مكونات تلك الثقافة، واستبدت بها أنساق أخرى. هذا «التهجين» الثقافي المشوّه لم يكن كذلك إلاّ لأنه لم يستند إلى علاقات متكافئة وسوية، بل كان مجرد «استعارة» من «الآخر».

وظل هذا المبدأ قائماً في أشد مناحي الفكر أهمية كالمناهج النقدية

والتربوية والمفاهيم والفرضيات، وأفضى ذلك إلى تفرغ الأنساق من مضامينها وشحنها بمعان مختلفة. وبدأت أكثر القضايا خطورة وحساسية تعالج على هامش قضايا الفكر الغربي. وبالإجمال كان ذلك «التهجين» قد نشأ في ظل غياب كامل لـ «الحوار المعرفي»، وكلما مضى الزمن تفاقمت الصعاب، فأصبح كل تغيير يحتاج إلى آلة خارجية، بما في ذلك قضية التحديث الاجتماعي.

وهذا يكشف أن الثقافة الغربية شأنها شأن كل ثقافة في هذه الحالة، لم تتحول إلى منشط يغذي الثقافة الإسلامية بالأسئلة الجديدة، إنما أدرجتها في سياق التبعية، ثم الذوبان، واعتصم جانب منها بذاته تحت وهم الخصوصية المطلقة والمقاومة، وفي ظل العولمة سيتفقم الأمران. لا يخفى أن هذه هي الإشكالية الأساسية التي تميز ثقافتنا في هذا العصر.

ظهرت العولمة وكأنها تسقط على تاريخ المجتمعات الإنسانية شروطاً جديدة لتغيير مسارها التقليدي، بحيث يتمركز حول جملة من القيم والرؤى المحددة. إنها ترفع شعار توحيد القيم والتصورات والرؤى والغايات والأهداف بديلاً عن التمزق والشتت والفرقة وتقاطع الأنساق الثقافية، ولكن العولمة في دعواها هذه إنما تختزل العامل إلى مفهوم. وتتخطى حقيقته باعتباره تشكياً متنوعاً من القوى والإرادات والانتماءات والثقافات والتطلعات، لأن توحيداً لا يقر بالتنوع سيؤدي إلى توثر يفجر نزعات التعصب المغلقة، وعودة إلى إحياء الخصوصيات الضيقة التي تتغذى من مرجعيات عرقية ودينية مغلقة، وذلك يقود إلى الارتقاء في سجن الهويات الثابتة. فالتاريخ البشري لعوب في تحولاته، فكل رغبة بالتعميم والشمول قد تفضي إلى التضيق المبالغ فيه، وبإزاء العولمة الداعية إلى ضغط المجتمعات في

إطار واحد، تنشأ رغبات احتجاجية مضادة ترفض الامتثال لعملية الدمج التي تنزع عن المجتمعات خصوصياتها الثقافية من لغة ودين وبنية اجتماعية ونفسية وأخلاقية، ويقود مسار التنازع إلى تعارض بين القيم ذاتها، إذ من الصعب الاحتكام إلى مبدأ التفاضل والتراتب حينما يكون الأمر متعلقاً بالبطانة الشعورية والثقافية للمجتمعات، لأنها نسبية، وتتحدد أهميتها من نوع العلاقة التي يقيمها الإنسان الذي ينتمي إليها.

إن العولمة تتجاوز هذه الخصوصيات وبها تستبدل قيماً تدعي أنها عالمية. إن القول بعالمية القيم التي تبشر بها العولمة مضلل وفيه كثير من مجانبة الحقيقة، لأن القيم التي تريد العولمة تسويقها إنما هي القيم الغربية التي تبلورت ضمن المحضن الغربي خلال القرون الأخيرة، إنها ذات القيم التي نشرتها المركزية الغربية وطبعتها بطابعها، وإذا كانت تلك القيم قد تشكلت في بيئتها الغربية في ظل شروط تاريخية معينة، فإن نزعة التمركز الغربي عملت على تعميمها لتصبح كونية وكانت التجربة الاستعمارية قد أسهمت في إشاعة تلك القيم على مستوى العالم، لكن العولمة تجاوزت الأسلوب التقليدي فصاغت جملة من القوانين والضوابط الملزمة التي بها يصبح الأخذ بتلك القيم إجبارياً، ووظفت التقدم الكبير الذي بلغته الاتصالات من أجل إشاعة هذه القيم كمرحلة أولى قبل فرضها قانونياً على العالم. لقد بدأت وسائط الاتصال والإعلام تصوغ وعي الشعوب صوغاً يرمي إلى تقبل نسق القيم الغربية^(٧) وفي خطوة لاحقة سيصار إلى تشريع المعايير اللازمة لتطبيق ذلك، وقد بدأت فعلياً تطبق تشريعات ملزمة تهدف إلى ذلك في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية، مثل الدور الذي تمارسه منظمة التجارة العالمية، والمؤسسات العابرة القارات، والبحث عن أطر سياسية واقتصادية عالمية، وذلك سيفضي إلى استبعاد كثير من التشكيلات الثقافية والقيمة

الأصلية التي تبلورت عبر العصور ضمن سياق خاص.

على أن الأمر الأكثر أهمية هو أن بعض المجتمعات بدأت تعبر عن ردة فعلها تجاه ذلك بصوغ مشاريع ثقافية مشتقة من السياق الثقافي الخاص بها، وهي تسعى إلى استلهاهم صور الماضي كمقاومة رمزية. ففرض قيم غريبة ينتج ردود فعل مضادة، وأحياناً يوقد شرارة التفرد الأعمى، لأن هيمنة نموذج ثقافي واحد، كما تسعى العولمة إلى ذلك، لا يؤدي إلى حل المشكلات الخاصة بالهوية والانتماء، إنما قد يؤدي على العكس إلى ظهور أيدولوجيات تضخ مفاهيم جديدة حول نقاء الأصل وصفاء الهوية. ثم إن محاكاة النموذج الغربي ستقود إلى سلسلة لانهائية من التقليد المفتعل الذي تتقاطع فيه التصورات، وهو يتعارض مع القيم الموروثة التي ستبعث على أنها نظم معنوية تستثمر لتأجيج التعصب العرقي والديني والثقافي، وستؤدي العولمة إلى تراتب جديد أكثر من السابق؛ لأنها تنمي فكرة الولاء للآخر، وهيمنة الفكر الامتثالي، واختزال الذات إلى عنصر هامشي، واستبعاد المكونات القابلة للتطور، وتفجر الحراك الاجتماعي بطريقة فوضوية. وكل ذلك يسبب انهيارات متعاقبة في الأنساق الثقافية الأصلية.

تشطر العولمة العالم إلى شطرين، وتعمق بينهما التناقض: عالم تمثله المجتمعات التقليدية، وتقوم العولمة بوضع التقنيات الحديثة والاتصالات تحت تصرفه، فيقوم من خلالها بإعادة إنتاج الأفكار التقليدية الموروثة دون أن يتمكن من الانخراط في تحديث نفسه على مستوى إنتاج المعرفة العلمية - العقلية التي يشترطها كل تحديث مهما كانت سياقاته الثقافية، وعالم آخر أنجز رهان الحداثة وهضمها، وتمثله المجتمعات الحديثة، وفيه تقوم العولمة بتحديث المعرفة وتجديدها بشكل مطرد. وثمة فرق كبير بين إعادة إنتاج معرفة

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم

تقليدية بوسائل حديثة، وإنتاج معرفة جديدة بوسائل حديثة، فذلك سيفضي إلى أن المجتمعات التقليدية ستنطوي على نفسها، وتشغل ببعث الأفكار الموروثة الخاصة بها، والتي حجزتها ضمن نسق اجتماعي - ثقافي شبه مغلق، إنها ستكون بعيدة عن إنتاج المعرفة المطلوبة من أجل التحديث. وفي الوقت نفسه ستستأنف المجتمعات الحديثة تطوير المعرفة من آخر نقطة وصلت إليها.

وحسب التحليل المعرفي سترتمي المجتمعات التقليدية في أحضان الماضي وتجعله هدفاً لها، فيما سيكون المستقبل هو هدف المجتمعات الحديثة، وحتى تلك الوسائط التقنية التي ستضعها العولة تحت تصرف الجميع ستستخدم في المجتمعات التقليدية لبعث الفكر التقليدي ونشره، كما بدأت تظهر إلى العيان بوادر ذلك، ومن ذلك أن الشكل الديمقراطي والتعددي في الحياة السياسية - وهو من منجزات الحداثة - بدأ يُستخدم في إشاعة الأفكار والميول المذهبية والطائفية والعرقية والعشائرية والثقافية الضيقة ونشرها، في تعارض واضح مع أهداف الديمقراطية الداعية إلى تأسيس مجتمعات اندماجية، تحترم المؤسسات، وتصبو إلى المجتمع المدني ذي المؤسسات المستقلة.

وكما يلاحظ فإن شبكة الاتصالات الحديثة قد وضعت تحت تصرف الجميع إمكانية إنشاء منابر تبشر بالانتماءات الطائفية المغلقة التي يسود فيها الرأي المطلق، ونزعة تكفير الآخر، وذلك في محاولة لتشكيل صورة ثابتة وضيقة الأفق عن الماضي. ومن الواضح أن ثورة (الانفوميديا) التي هي الآن أبرز ما تمخضت عنه العولة ستبلي النزوات الفردية - الرغبةوية المتصلة بميول شخصية ضيقة، وانتماءات مغلقة، ومن خلالها يسهل التلاعب بالرأي العام عبر إنتاج أيديولوجيا عدائية ضد المعرفة العلمية - العقلية، فكل ما يتعارض مع النسق الثقافي والاجتماعي التقليدي سيكون موضوعاً للشبهة والخوف

والرفض والاتهام. وبالمقابل ستمكّن العولمة المجتمعات الحديثة من تجاهل آمال وتطلعات المجتمعات التقليدية العالقة بين مفاهيم ضيقة غير قادرة على تفسير لأوضاعها ولا لأوضاع المجتمعات الحديثة. فمجتمعات النخبة قد تخطت التاريخ بمفهومه القديم، وغادرته إلى غير رجعة كما يرى «فوكوياما» فيما لم تزل المجتمعات التقليدية عالقة فيه، أو بمعنى أدق في فهم ضيق له، فهم ضيق للدين والعرق والتفاوت الطبقي، والعجز عن المشاركة، فيما غادرت المجتمعات الغربية الحديثة كل ذلك فوصلت نهاية التاريخ^(٨).

لن يعاد تشكيل العالم على نحو جديد كما تعد العولمة بذلك إلا من ناحية زيادة انكفاء المجتمعات التقليدية على نفسها، وإنتاج مآثراتها لتعزز بها مفهوماً معيناً للهوية، وبالمقابل توسيع سيطرة المجتمعات الحديثة وتجديد معرفتها.

تعمّق العولمة تصورات متناقضة عن النفس والتاريخ والهوية وتسهم في ظهور معارف متعارضة، ولن يتحقق رهانها تخطّي الاختلافات وإعادة توحيد المجتمعات الإنسانية. وفي هذا السياق يؤكد «برتران بادى» أن ادعاء العولمة بتشكيل عالم تتوحد فيه المفاهيم والقيم والأهداف يتضمن مغالطة، لأنه في إطار فرضية التقارب التي تقول بها العولمة تكمن سلسلة من ضروب التنافر وعدم الانسجام التي تقوض تلك الفرضية، فالحث على استيراد نماذج غريبة من قبل المجتمعات التقليدية يفضح عدم اتساق تلك النماذج مع نسق القيم الاصلية في تلك المجتمعات، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تحريض تلك المجتمعات على التكيّف مع القيم الغربية، يجدد الآمال بردود فعل خطيرة وغير محسوبة.

إن التعجيل بتوحيد العالم حسب دعوة العولمة يقود إلى ظهور نزعات

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم

التفرد، والتأكيد على وجود نظام واحد جديد يكون مسؤولاً عن السلطة، يعني فتح الأفق على مزيد من المنازعة وتفاقم الصراع، وحين تسعى العولمة إلى وضع نهاية للتاريخ فإنها تمنحه فجأة معاني متعددة ومتناقضة، فعدم توافق النموذج مع المجتمعات التقليدية لا ينظر منه حل المشكلات المتوطنة فيها، بل إن محاكاة ذلك النموذج قد فشلت في جميع المجالات التي ظهرت فيها المحاكاة.

ما حصل هو تعميق مفهوم المحاكاة نفسها؛ فالنخب الثقافية والسياسية والاقتصادية مضت في اقتباس النماذج الغربية في أكثر من مجال، حتى ولو أبدت ظاهرياً نوعاً من الاستنكار، فالعولمة راحت تعمق التناقضات، وذلك قاد إلى نتيجة واضحة، وهي: إن المجتمعات غير الغربية وجدت نفسها على الدوام ممزقة وحائرة بين منهج التكيف ومنهج الابتكار. فالعولمة في ضوء كل هذا جددت بناء فكرة التبعية في كثير من مجالات الحياة^(٩).

النتيجة المترتبة على ذلك هي أن مفهوم التبعية الثقافية استند إلى مفهوم محدد للمحاكاة عمق الروح الامتثالية، فظهر ازدواج خطير، هو إفراز حالة التمزق التي أشرنا إليها؛ ففيما أعتبر هدف العولمة إنجاز اندماج كلي للعالم، فإن ذلك الهدف ظل مجرد إطار عام لا يقدم حلولاً فعلية، وهذا هو الذي دفع إلى صحوه الثقافات الطرفية التي وجدت نفسها تقف في مواجهة هيمنة ثقافة المركز، وكلما ازداد التناقض تعمق الخلاف بحيث أن مفهوم الهوية قد انغلق على نفسه عند بعض الثقافات القائلة بالخصوصية المطلقة والجوهر الثابت، فأعيد في ضوء هذه التحديات تشكيل الخصوصيات الثقافية (=العرقية والدينية والفكرية) بما يوافق ضرباً انكفائياً من الأيديولوجية .

يضاف إلى كل هذا أن التبعية أدت إلى تعارض واضح بين

الاستراتيجيات المشتملة على: نشر ثقافة الخاصة من أجل هيمنة النخبة على الآخرين بصورة أفضل، وبذلك تصطنع خصوصية معبرة عن هدف عالمي، وبمقابل هذا يتم استيراد عناصر من الثقافة المهيمنة للتزوّد بوسائل مؤثرة لمجتمعات هي في الأصل غريبة عن تلك الثقافة، واللجوء في الوقت نفسه للهوية وتوظيفها لصالح استراتيجية خاصة بالمنازعات الوطنية والدولية معاً، بحيث دخلت هذه الممارسة في صلب العمل السياسي، وهذا سيكشف أن مفهوم الهوية غير ثابت، ومكوناتها غير مطلقة، فهي متحركة ومتعدّدة، تتغيّر على وفق المقتضيات والأحوال وحسب حاجة الفاعلين الاجتماعيين، ولا يخفى أنه خلف هذه التناقضات يكمن صراع عميق بين انساق ثقافية مختلفة، انساق متجددة المعاني تتشكّل طبّقاً للتطلّعات المختلفة، سواء أكانت تلك التطلّعات خاصة بالفئتين بالخصوصية أو بالعالمية^(١٠).

يجسن أن نردف هذه الخلاصة التي انتهى إليها «برتران بادي» بما خلص إليه «سير لاتوش» الذي يؤكّد بأن التمعّن العميق في الثقافة الإنسانية لا يظهر وجود ثقافات كونية حقيقية محتكرة فقط من قبل ثقافة معينة، حتى ولو كانت تلك الثقافة هي الثقافة الغربية، فكونيّة القيم، واعتبارها نماذج فوق تاريخية وفوق وجودية إنما هي وهم يماثل أفكار أفلاطون، واعتراض الثقافة الغربية على أنساق ثقافية أخرى في العالم لا يتصل أساساً بموضوع عبادة القيم الكونية، إنما هو متصل بالمصالح الغربية التي تبشر بثقافة من طرز خاص تخدم أهدافها، وبما أن معاني الأنساق الثقافية مختلفة، فمن الطبيعي أن يظهر عدم قبول للثقافة الغربية التي لها حيثياتها الخاصة بها، وعليه ينبغي على الغرب قبل أن يحقق العولمة الموعودة - كما يقول لاتوش - أن يسأل عن: همجية حضارتنا، بل وحتى تعصّبها في نظر الآخرين، فهناك أشياء عديدة في أخلاقنا وعاداتنا تبدو شنيعة ووحشية في نظر المجتمعات غير الغربية. وإذا كانت هذه المجتمعات قد سمحت بها أخيراً، فإن ذلك عائد إلى أنه لم يكن

ثقافتنا للدراسات والبحوث / المجلد ٥ / العدد السابع عشر ١٤٢٩ / ٢٠٠٨.....عبدالله إبراهيم
لديها خيار آخر، ولم تستطع منع ممارسات شائعة عندنا، مثلما استطعنا نحن
منع الممارسات التي تبدو لنا غير محتملة لديهم^(١١).

وهكذا فإن الشروط التي تتم في ضوئها عملية تسويق العولمة تكشف
عمق التناقض بين السياقات الثقافية والقيمية وكما يؤكد «إدوارد هيرمان»
فإن العولمة عملية نشطة ومزدوجة من التوسع العابر للحدود ومن الترابط
الاقتصادي، وهي أيديولوجياً وظيفتها القضاء بلا رحمة على أية مقاومة
تتصدى لها، إلى درجة لا يمكن إيقاف عجلتها، إنها طاغوت غير ديمقراطي
يبني نفسه من خلال الأنظمة الديمقراطية^(١٢).

لا بد من التأكيد على أن ما يمور به العالم من تنازعات كبرى مرجعه - في
الغالب - الانحباس في تصورات مغلقة، وقد دار جدل طويل وعميق حول
تفسير تلك التنازعات، أقصد تلك التنازعات التي توجهها أيديولوجيات
كبرى، وتغذيها رؤى تستند إلى تصورات ثقافية أو دينية أو عرقية، وانتهى
الأمر إلى الأخذ بتفسيرين: أولهما صراع الحضارات، وثانيهما صراع
الأصوليات. وفي موضوع جدالي مثل هذا تترتب فيه النتائج في ضوء زاوية
النظر، ليس المهم الاتفاق الاصطلاحي حول المفاهيم فحسب، إنما المهم أيضاً
الاتفاق على المحييات الموجهة لتلك التنازعات. ومع أن المجتمعات في العصر
الحديث قد طوّرت ما يكفي من أسباب التنازع كالأيديولوجيات المطلقة
والاستبداد، والاستغلال، والمصالح، لكن التنازعات الكبرى هي من غلوائها،
في نظرتها المغلقة إلى نفسها وإلى غيرها، فقد تصلبت تصوراتها، واصطنعت
لها دعائم عرقية أو دينية أو ثقافية، أدّت إلى زرع فكرة السمو والرفعة في
الذات والدونية والانتقاص في الآخر، ومع أن كثيراً من أطراف العالم قد
تداخلت في مصالحها، وثقافتها، وأفكارها، لكن ضعف الفكر النقدي حال
دون أن تتلاشى المركزيات الكبرى.

الهوامش:

- ١- للوقوف بالتفصيل على هذا الموضوع نحيل على: الآن تورين: نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٧ وهابرماس، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة فاطمة الجيوشي، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٩٥، ويمكن التوسع في متابعة الموضوع في مؤلفات بورديو، ودريدا، وفوكو.
- ٢- ينظر مشروع (المطابقة والاختلاف) عبدالله إبراهيم، بأجزائه الثلاثة: الأول: المركزية الغربية، والثاني: الثقافة العربية المرجعيات المستعارة، والثالث: المركزية الإسلامية، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧ و١٩٩٩ و٢٠٠١ على التوالي.
- ويمكن العودة إلى كتاب (عالم القرون الوسطى في أعين المسلمين) للمؤلف، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠١.
- ٣- إدوارد سعيد، العالم والنص والناقد، ترجمة عبدالكريم محفوظ، مجلة الآداب الأجنبية، دمشق، ع ١٠١ - ١٠٢، ٢٠٠٠، ص ١٣ وما بعدها.
- ٤- ستيفن داهل، الاتصالات التحول الثقافي، مشروع مقدم إلى الجامعة الأوربية في برشلونة، حزيران ١٩٩٨ (باللغة الإنجليزية عبر شبكة الإنترنت).
- ٥- لكشف ملاسبات التمرکز الغربي يراجع: عبدالله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكوّن والتمرکز حول الذات، بيروت، المركز الثقافي العربي ١٩٩٧.
- ٦- لمعرفة تفاصيل ذلك يراجع: عبدالله إبراهيم، الثقافة العربية المرجعيات المستعارة، بيروت، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.
- ٧- لكشف ذلك يراجع: فرانك كليش، ثورة الانفوميديا، ترجمة حسام الدين زكريا الكويت، عالم المعرفة ٢٠٠٠.
- ٨- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين الشيخ، بيروت، دار العلوم العربية، ١٩٩٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩.
- ٩- رتران بادي، الدولة المستوردة: تقريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٦، ص ٦-٧.
- ١٠- الدولة المستوردة، ص ٢٨٠.
- ١١- سيرج لا توش، تغريب العالم، ترجمة هاشم صالح، الدار البيضاء، المؤسسة العربية للنشر والإبداع، ١٩٩٣ ص ١٨٦.
- ١٢- إدوارد هيرمان، تهديد العولمة، نيسان ١٩٩٩ (باللغة الإنجليزية عبر شبكة الإنترنت).